





**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## التهدئة (العدوان على غزة واستمرار الحصار)

خلال النصف الثاني من شهر آذار شهدت جبهة غزة جولتي إطلاق صواريخ، الأولى إطلاق صاروخين باتجاه تل أبيب دون إصابات، وردّ العدو بجولة قصف جوي ثم جرى عبر الوساطة المصرية إعادة وقف إطلاق النار ومواصلة التهدئة. وقال وزراء أعضاء في المجلس الأمني المصغر؛ أن المفاوضات مع حماس عبر الوسيط المصري ستتركز في هذه المرحلة على ثلاثة محاور امتنعت إسرائيل عن تنفيذها منذ الإعلان عن التوصل لتفاهات "التهدئة" نهاية العام الماضي، والتي تتضمن زيادة مساحة الصيد في غزة، وتسهيلات على القيود الإسرائيلية المفروضة على تصدير المنتجات الزراعية من القطاع، بالإضافة إلى زيادة مبلغ المنحة القطرية الممنوحة للأسر الفقيرة في غزة. وأن ذلك يأتي في محاولة لتجنب تصعيد أمني قبل انتخابات الكنيست المقبلة، والمقررة في التاسع من نيسان المقبل، وذلك بالتزامن مع الذكرى السنوية الأولى لانطلاق مسيرات العودة وكسر الحراك في قطاع غزة (٣٠ آذار).

وأكد ننتياهو لأعضاء المجلس الأمني أن المفاوضات سوف تتقدم فقط إذا ما استمر الهدوء على طول الحدود الشرقية للقطاع المحاصر. وفيما أبدى بعض الوزراء اعتراضهم على قرار ننتياهو والأجهزة الأمنية، لم يطلب أحد من المعارضين إجراء تصويت حول هذا القرار.

وجاء ذلك بعد عقب سلسلة غارات عنيفة شنها جيش الاحتلال على قطاع غزة، بعد ساعات على إعلانهِ إطلاق صاروخين من القطاع باتجاه منطقة "غوش دان"؛ وهي الكتلة التي تشمل مدينة تل أبيب، والمناطق المحيطة بها. حيث أغارت طائرات ومروحيات تابعة للجيش الاحتلال على نحو 100 هدف تابع لفصائل المقاومة في قطاع غزة، وحمّلت الحكومة الإسرائيلية حركة حماس، المسؤولية عن إطلاق صاروخين من قطاع غزة باتجاه تل أبيب، إلا أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي نفتا ذلك.

ثم جاء إطلاق صاروخ سقط شمال تل أبيب؛ وكان إطلاق الصاروخ من قطاع غزة لمدى يزيد عن 100 كيلومتر باتجاه منطقة غير محمية بمنظومة "القبة الحديدية" مفاجئاً لإسرائيل، وخاصة في هذا التوقيت، حيث أنها مقبلة على انتخابات، كما أن رئيس حكومتها، بنيامين ننتياهو، يتواجد في واشنطن،

علاوة على أنه كان من المفترض أن يتوجه الوفد الأمني المصري إلى قطاع غزة لمناقشة شروط التهدئة مع حركة حماس، علماً أن هناك أنباء عن إلغاء هذه الزيارة.

وأشارت تحليلات إلى أن عملية الإطلاق هذه مسّت بشكل خطير بما يطلق عليه "الردع الإسرائيلي"، الأمر الذي يدفعها إلى "رد فعل قاس"، ولكن مع الأخذ بالحسبان الحيلولة دون اشتعال الأوضاع إلى حرب واسعة النطاق، بيد أن ذلك لا يمنع التصعيد خاصة في ظل أوضاع متفجرة في الضفة الغربية.

قال المتحدث العسكري باسم جيش الاحتلال إن الصاروخ أطلق من رفح، وقطع مسافة تصل إلى 120 كيلومتراً، مضيفاً أن الصاروخ من إنتاج حركة حماس؛ وأضاف أن الصاروخ أطلق من موقع لحركة حماس، وأن الجيش يحمل الحركة المسؤولية عن كل ما يحصل في قطاع غزة. كما لفت إلى أنه في أعقاب سقوط الصاروخ، وبعد إجراء تقدير للوضع من قبل قادة الجيش، أعلن جيش الاحتلال عن استدعاء جزئي لقوات احتياط الدفاع الجوي؛ وعادة ما يتم استخدام هذه القوات في العمل على منظومات الدفاع الجوي المختلفة ومنها القبة الحديدية التي فشلت في التصدي لصاروخ "هشارون"، الذي تجاوز قبة عسقلان، اسدود، غوش دان، تل أبيب. ومن بين القوات التي استنفرتها الجيش قيادة أركان الفرقة 36 وهي فرقة مدرعة إسرائيلية تشكلت عام 1954، تتبع للقيادة الشمالية، وتعد الفرقة 36 أكبر التشكيلات العسكرية العاملة في جيش العدو. كما وعُرف من بين القوات التي تم استدعاؤها اللواء السابع وهو لواء مدرع تشكل عام 1948 ويتبع للقيادة الشمالية؛ بالإضافة لقوات الدفاع الجوي والمدرعة التي استدعيت، فقد استنفر الجيش أيضاً لواء جولاني وهو لواء مشاة، ويعتبر أحد أهم وأقوى ألوية الجيش. أما اللواء الأخير والذي تم استنفاره هو لواء الناحل المنتشر حالياً على حدود قطاع غزة، برفقة الكتيبة 46 التابعة للواء الدبابات. 401

وكان جيش الاحتلال قد قرر إغلاق المعابر البرية مع قطاع غزة وإغلاق البحر بشكل كامل أمام الصيادين الفلسطينيين في غزة، وذلك تحسباً للتصعيد، عقب إطلاق قذيفة صاروخية من القطاع باتجاه تل أبيب حيث أصابت منزلاً بشكل مباشر.

من جهته كتب المحلل العسكري لموقع صحيفة "يديعوت أحرونوت"، رون بي يشاي، بأن الصاروخ أصاب منزلاً في "موشاف مشميرت" قد فاجأ إسرائيل، مضيفاً أن الصاروخ أطلق بهدف التسبب بإيقاع إصابات. ورجّح أن يكون الصاروخ من طراز "M-75"، وهو من إنتاج حركة الجهاد، وأطلق إلى أبعد مدى له، وهو يتراوح ما بين 80 إلى 140 كيلومتراً. وأن الصاروخ هو نموذج مماثل لصاروخ "فجر 5"

الإيراني، الذي يصل مداه إلى 75 كم، ويتم إنتاجه في قطاع غزة بإرشاد إيراني؛ كما أن زيادة طول الصاروخ أتاح المجال لإضافة وقود صاروخي بكميات أكبر وبالتالي زيادة مداه ببضع عشرات الكيلومترات. وكتب أن مفاجأة إسرائيل من إطلاق الصاروخ كانت كبيرة، حيث أن التقديرات كانت تشير إلى أن حركة حماس غير معنية بالدخول في صدام مع مصر، وغير معنية بحرب واسعة النطاق مع إسرائيل. بيد أنه يضيف أن حركة الجهاد الإسلامي لديها أجندة أخرى، خاصة وأنها ليست في مواقع المسؤولية في السلطة، ولذلك تسمح بإطلاق صاروخ في هذا التوقيت، وباتجاه هدف غير محمي بمنظومة "القبة الصاروخية" لإيقاع إصابات.

ويأتي ذلك في أجواء تصاعد سلوك العدو العدائي تجاه الشعب الفلسطيني، بالضفة وغزة والقدس والسجون بالتوازي مع انطلاق الحملات الانتخابية، وتزيد إسرائيل من تشديد إجراءاتها ضد الفلسطينيين في كل الساحات. سلوك إسرائيل ضد المصلين بالمسجد الأقصى، وقمعها للأسرى في السجون، والاعتقالات والاعتقالات اليومية في مدن الضفة، وإطباق الحصار الخانق على قطاع غزة، يعتبر بمثابة تصعيد متدرج، قد يؤدي بنهاية المطاف إلى الانفجار. وترفض إسرائيل في هذه الآونة الاستجابة لمطالب الفلسطينيين بكافة الساحات، وتعتمد تشديد الإجراءات ضدهم، لأن أي تخفيف عنهم سيكون له انعكاسات مباشرة في صناديق الاقتراع. وتواصل حكومة العدو المماثلة في رفع الحصار عن غزة، والتراجع عن مواقفها في قضية باب الرحمة بالمسجد الأقصى، والتراجع عن وضع أجهزة التشويش في السجون، وتنتظر من الفلسطينيين أن يكونوا عقلاء جدا. الفلسطينيون قالوا كلمتهم في القدس والضفة وغزة، والأمور باتت واضحة جدا، ولسان حالهم يقول، لن نتحمل المزيد من ممارسة الدعاية الانتخابية على حساب دماننا.

فالأمر تتجه نحو التصعيد المتدرج، بحيث سيؤدي الرد من قبل العدو، إلى المزيد من إطلاق الصواريخ تجاه الأراضي المحتلة؛ وقد لا يشفع الوفد الأمني المصري، في حال ارتقاء شهداء، سواء بغزة أو في السجون، ورغم أن إسرائيل تزعم أنها ليست معنية بالتصعيد، إلا أنها تستعد له، بل وتستعد للحرب الشاملة على الكل الفلسطيني في كافة الساحات، القدس والضفة وغزة والسجون؛ وعليه فنحن على أعتاب توتر جديد، قد تجر المنطقة لجولة تصعيد جديدة.

وكشفت مصادر دبلوماسية إسرائيلية عن رسالة قاسية للغاية أرسلتها إسرائيل إلى حماس عبر مصر؛ فحوها أنها إذا ردت حماس على الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة رداً على قصف تل أبيب فإن إسرائيل ستشن حرباً على القطاع.

من جهة أخرى نقلت مصادر فلسطينية عن مصدر مطلع في غرفة العمليات المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية، أن "قوى المقاومة سترد فوراً على أي قصف إسرائيلي يطال المواطنين وممتلكاتهم في قطاع غزة"؛ وأن كل الأهداف الإسرائيلية ستكون تحت مرمى قوى المقاومة، فيما أشار إلى وجود "محاولات مصرية لتهدئة الأوضاع."

وحذر رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، إسماعيل هنية، الاحتلال، من عدوان على غزة، قائلاً: "أي تجاوز للخطوط الحمراء من قبل الاحتلال فإن شعبنا لن يستسلم له والمقاومة قادرة على رده"؛ وأكد أن القضية الفلسطينية "تتعرض لهجمة شاملة في مختلف المستويات والجبهات في القدس والضفة وغزة وكذلك الأسرى داخل سجون الاحتلال". "وشدد على ضرورة مواجهة هذه الهجمة الشاملة بصف وطني موحد وبتنسيق عال مع الأشقاء العرب فالقدس وتوحدنا والأسرى يوحدوننا والضفة توحدنا ومسيرات العودة تجمعنا وتوحدنا.

ونظراً لأولى خطوات العدو بعد سقوط الصاروخ الغزي في "موشاف مشميرت"، وبضمنها تقصير زيارة بنيامين نتنياهو، إلى واشنطن، وتجنيب الاحتياط لتفعيل منظومة "القبة الحديدية"، واستنفار لواءين في الجيش لمنطقة الجنوب، وعلى خلفية أنه لم يتبق سوى 15 يوماً للانتخابات، فإن كل ذلك يشير إلى أن الرد العسكري على إطلاق الصاروخ سيكون أقسى من الردود السابقة في الشهور الأخيرة، وأن إسرائيل تستعد لعملية قد تستغرق بضعة أيام أو أكثر، بحسب المحلل العسكري لصحيفة "هآرتس"، عاموس هرتيل.

وتناول هرتيل عدم محاولة الجيش لاعتراض الصاروخ، مشيراً إلى أن الجيش لا يوفر معلومات حول نشر منظومات "القبة الحديدية"، ولكن تكرر هذه الحالات يشير إلى مشكلتين: فجوة في المعلومات الاستخبارية وتحليل نوايا الفصائل الفلسطينية، إضافة إلى فجوات في استعدادات القبة الحديدية، سواء بسبب أخطاء عملانية في تفعيلها أو بسبب النقص في بطارياتها.

يذكر أن تقرير لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، في مطلع العقد الحالي، كان قد أشار إلى أن هناك حاجة لـ 13 بطارية أخرى من " القبة الحديدية " لتغطية كافة مناطق البلاد، علما أن الجيش يقوم حاليا بتفعيل 10 منظومات في حالات الطوارئ.

ولفت هريئيل إلى ما اعتبره " الثمن السياسي " الذي دفعه نتنياهو بسبب اضطراره لإلغاء خطابه أمام مؤتمر " إيباك " الذي كان مقررا ليوم غد . وكتب أن " زيارة الولايات المتحدة، قبل الانتخابات بأسبوعين، كانت بهدف تثبيت صورة نتنياهو كسياسي متفوق، وبفضل لغته الإنجليزية المتقنة وعلاقاته الجيدة مع زعماء، مثل ترامب، يبقي منافسيه في البلاد بعيدا خلفه .والآن يضطر للتنازل عن كل ذلك، وبالذات بسبب قطاع غزة، وهي المشكلة التي بذل جهوده لتجاهلها طوال السنة الأخيرة."

ولفت في هذا السياق إلى المقابلة المطولة مع " حداثوت " 12 ، والتي تركزت في ملفاته القضائية دون أن يتطرق بكلمة واحدة إلى الوضع في " غلاف غزة . "وعندما سئل عن العودة إلى التهدئة مع حماس رغم استمرار المواجهات قرب السياج الحدودي، رد بإجابة مقتضبة، وعاد إلى مهاجمة خصومه السياسيين . أما اليوم " فإن غزة تطارده حتى واشنطن."

وبالنتيجة، فإن قطع الزيارة إلى واشنطن تخلق توقعات لدى الجمهور ، خاصة على خلفية الانتخابات المقبلة، علما أن ذلك ليس للمرة الأولى، حيث أن الحرب العدوانية على قطاع غزة في تشرين الثاني 2012، بدأت على خلفية تصعيد في أوج معركة انتخابية، وعندها تحفظ نتنياهو من عملية عسكرية واسعة النطاق، ولكنها وجد نفسه في لهيبها بعد انتقادات وجهت له .وبعد 8 أيام، جندت خلالها إسرائيل نحو 80 ألفا من الاحتياط، توقفت العملية دون الدخول البري إلى قطاع غزة، وتقرر وقف إطلاق النار بوساطة مصرية.

إلى ذلك، كتب أن هناك تخمينات مختلفة لسبب إطلاق الصاروخ فجر اليوم، وأنه من الممكن أن يكون هدف حماس هو عرقلة زيارة نتنياهو لواشنطن، أو الرد على ما حصل في سجن النقب الصحراوي حيث أصيب عدد من أسرى حماس في مواجهات مع وحدات القمع.

وفي كل الأحوال، يقرّ هريئيل، بأنه لا يمكن عزل إطلاق الصاروخ عما يحصل على طول السياج الحدودي لقطاع غزة، وما يجري في ساحات أخرى، بدءا من السجون وحتى تصاعد العمليات في الضفة الغربية، والمواجهات الأخيرة في ساحات الحرم المقدسي حول مصلى باب الرحمة.

ويضيف أن إسرائيل تستعد لتصعيد ردها على قطاع غزة، كما تستعد حماس ليوم الجمعة القادم، وهو مناسبة مرور عام على بدء مسيرات العودة. وبالنتيجة، فإن "التصعيد الأمني سيلقي بظلاله على المعركة الانتخابية، حيث سيتركز النقاش السياسي حولها على حساب قضايا أخرى، مثل هاتف غانتس الذي تم اختراقه، ودور نتنياهو في قضية صفقات الغواصات."

وتسبب الصاروخ الذي أطلق من قطاع غزة، بأزمة جديدة لرئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، بنظر محللين عسكريين، وخاصة مع اقتراب موعد انتخابات الكنيست، سواء لجهة كونه الدليل على أن نتنياهو ليس لديه حل لـ "المشكلة الأمنية"، أو لجهة اعتبار أن حركة حماس أجبرته على تقصير زيارة سياسية بثمن صاروخ واحد فقط.

ولفتت بعض التحليلات إلى أن نتنياهو لا يزال عاجزا عن توفير الأمن لمنطقة الجنوب، رغم أن إسرائيل خاضت ثلاث حروب على قطاع غزة، بينها حربان في ولاية نتنياهو في رئاسة الحكومة؛ كما لفتت إلى سهولة تدهور الأوضاع إلى حرب لم يخطط لها مسبقا في ظل المعطيات الحالية، وخاصة الأوضاع التي يعيشها سكان قطاع غزة، لدرجة اعتبار أن هذه الظاهرة باتت واقعا تتأرجح على حافته إسرائيل كل بضعة أسابيع أو شهور أو سنوات.

واعتبر المحلل العسكري، أمير أورن، أن الصاروخ الذي أطلق من قطاع غزة، قد أصاب نقطة الضعف لدى بنيامين نتنياهو، في أوج المعركة الانتخابية، من جهة أنه "لا يوجد لديه حل للمشكلة الأمنية"، حيث أنه بعد 10 سنوات وبعد ثلاث حروب على قطاع غزة، بينها حربان خلال ولايته في رئاسة الحكومة (2012)، و (2014)، من الواضح أن "طريقة نتنياهو فشلت وحماس تقرر له موعد عودته من واشنطن".

ولفت الكاتب إلى أن ذلك يتزامن مع نشر كتاب جديد من إصدار "الكلية للأمن القومي" في الجيش الإحتلال، وهو عبارة عن بحث أجراه الجنرال عميت ساعار، والمرشح لرئاسة شعبة الدراسات في الجيش، بعنوان "كيف تبدأ حرب لا يرغب بها أحد: استيضاح ظاهرة التصعيد غير المخطط لها" يدعي فيه أنه "عاين الظاهرة التي ميزت انجرار إسرائيل، بدون نية مسبقة، للحرب على لبنان في تموز 2006، وإلى الحرب على غزة بعد 8 سنوات." (2014)

وبحسبه، فإن " الحرب غير المخطط لها " هي الواقع الذي تتأرجح فيه إسرائيل على حافتها مرة كل بضعة أسابيع أو شهور أو سنوات، بما في ذلك حالياً مع سقوط الصاروخ في " مشميرت "، والذي لا يختلف عن العمليات التي نفذت في سنوات الخمسينيات، والتي استدرجت بن غوريون وديان ومظليي أرئيل شارون للرد، وفي نهاية المطاف إلى الحرب التي كانت تهدف إلى إسقاط النظام المصري.

ويضيف أن بن غوريون أبدى انضباطاً أكثر من ديان، ورفض المصادقة على " حرب استباقية " عام 1955، باعتبار أن " الهدف النهائي هو السلام مع الدول المجاورة، وأنه لا داعي لعمليات عسكرية تطيل الطريق إلى ذلك الهدف. "

كما لفت إلى أن الاستخبارات العسكرية والشاباك ومنسق عمليات الحكومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة) عام (67 يحذرون منذ شهور من الانفجار الذي يقترب، خاصة في ظل مناسبات توتر كثيرة للطرفين، بينها " يوم الأرض وانتخابات الكنيست ويوم الأسير والفصح وشهر رمضان والاستقلال. "

وبالعودة إلى الكتاب، يشير ساعار إلى أن الطرفين لم يبلورا صورة الواقع بشكل دقيق، أو يشخصا حافة التصعيد، حيث أن إسرائيل تجاهلت مدى الضائقة السكانية في قطاع غزة، والأهمية التي توليها حركة حماس للوضع الاقتصادي والإنساني في القطاع، و " ربط قطاع غزة بأحداث في الضفة الغربية - اختطاف ثلاثة مستوطنين وقتلهم، والرد على ذلك باعتقال أسرى محررين أطلق سراحهم في صفقة غلعاد شاليط. "

ونقلت القناة العبرية ال 13 عن الوزير وعضو الكابينت "يسرائيل كاتس" قوله: "إن هذه العملية ضد غزة هي الأهم منذ حرب الجرف الصامد"؛ و أضاف يقول "لقد بدأت العملية للتو وستضر بأهداف مهمة لحماس، وكلما ردت حماس كلما كانت أصعب، إنها سياسة عدم التسامح مطلقاً"؛ وهدد بأن حماس ستعرض الآن لضربات قاسية، وإذا دعت الحاجة ستزداد الضربة. بينما قال رئيس اللجنة المختصة بجهوزية الحرب عضو الكنيست "عومبار ليف": "لا توجد لدى حكومة نتنياهو استراتيجية بكل ما يتعلق بقطاع غزة، فعندما تطلق حماس صواريخ نحو "إسرائيل" يجب الرد بقوة ولكن الكابينت خنع لحماس.

ونقل عن رئيس اللجنة المختصة أن الكابينت خنع لحماس عبر إدخال الأموال القطرية وخلال الهدوء النسبي، كما تجاهل الكابينت توصيات الجيش والأجهزة الأمنية بكل ما يتعلق بتحسين الوضع الإنساني لمنع التصعيد الحالي الذي من شأنه أن يوصلنا لحرب مع غزة.

وقالت صحيفة **يسرائيل هيوم** العبرية، في عددها ليوم الثلاثاء 2019-3-26، إن إسرائيل تسعى حالياً إلى تحقيق التوازن الذي يتيح لها معاقبة حماس بشدة دون الوصول إلى عملية عسكرية شاملة؛ وإن إسرائيل تريد أن تصل إلى تغيير المعادلة تجاه قطاع غزة؛ مشيرةً إلى أن إسرائيل كانت تشعر أنها في مأزق بين حاجتها لرد قاس على الصاروخ، وعدم استعدادها لتصعيد غير مرغوب فيه حالياً؛ وأنه منذ مسيرات العودة تتجنب إسرائيل التصعيد الشامل في غزة لأنها تعرف أن التصعيد والمواجهة لن يحل المشكلة الأساسية للقطاع، مشيرةً إلى أن حماس هي الأخرى تفهم ذلك وتفضل حلول بعيداً عن المواجهة الشاملة والتي يمكن في حال وقعت أن تترك غزة في حالة أكثر بأساً.

ورأت الصحيفة، أن حماس بسبب المظاهرات ضدها وعدم تقدم المحادثات ووضع السجون، رأت أن هناك فرصة تضغط من خلالها على إسرائيل لتقديم تنازلات من أجل تجنب جولة قتال جديدة؛ وتقول "بطريقة أخرى، بدأت حماس اللعب بالنار، فأطلقت منذ 10 أيام صاروخين على تل أبيب وادعت أنه بالخطأ، لكن الإطلاق على شمال المدينة، جعل الجانبان يتجنبان تعريفه أنه بالخطأ، وبذلك تأكل هذا العذر ولم يعد له أي وجود، ومنذ سقوط الصاروخ ووقوع إصابات، لم يكن أمام إسرائيل سوى الرد، في ظل تأكل قوة الردع تجاه غزة."

ورأت أن الهجمات العسكرية في غزة والتي بدأت على مستوى عالٍ نسبياً، كانت موجهة وتحمل رسائل أولها تحميل حماس ثمناً باهظاً على إطلاقها الصواريخ وأن لا تتجاوز وتكسر الخطوط الحمراء؛ مشيرةً إلى أن حشد القوات على حدود غزة كان يهدف أيضاً لردع حماس عن أي مغامرات غير ضرورية. واعتبرت أن إطلاق الصاروخ من غزة كان يحمل أيضاً رسائل لإسرائيل، أنه يمكن إطلاق صواريخ دقيقة وحساسة ويمكن أن تضرب مطار بن غوريون والبنى التحتية الحيوية وأن تلحق بإسرائيل أضراراً إستراتيجية.

ووفقاً للتقديرات في إسرائيل، فإن حماس لا ترغب في كسر الخطوط الحمراء حتى لا تمنح إسرائيل سبباً للجنون. وبينت الصحيفة أن إسرائيل ترغب استغلال الوضع الأمني الحالي لتغيير المعادلة وإلزام حماس باتفاق جديد يتضمن وقف المسيرات وأعمال العنف على الحدود.

## معركة الاسرى مع سلطة السجون

أعلن " مكتب إعلام الأسرى"، إن وحدتي القمع التابعة لمصلحة السجون، متسادا ودرور، قامت باقتحام قسمي 23 - 21 في سجن النقب الصحراوي، لإجراء عمليات تفتيش استفزازية؛ وأن الأسيرين إسلام وشاحي وعدي سالم مصابان بجروح خطيرة في قمع سجن النقب، وهما منفذان عملية الطعن في قسم 3 في سجن النقب. بينما أصيب أسرى وصفت جراح 3 منهم بالخطيرة، بعد اقتحام قوات القمع الإسرائيلية لقسم 3 بسجن النقب الصحراوي، حيث جرى نقل 14 مصابا إلى مستشفى سوروكا في بئر السبع للعلاج، فيما أصيب عشرات الأسرى بحالات اختناق جراء قمعهم بقنابل الغاز المدمع.

وبحسب مكتب إعلام الأسرى، فإنه خلال اقتحام قوات القمع الإسرائيلية بالسجون للقسم، قام أحد الأسرى بطعن ضابط وسجان في مصلحة السجون، وصفت جراح أحدهم بالخطيرة. ويأتي تصاعد الأوضاع في سجن النقب جراء مواصلة سياسة نقل الأسرى وقمعهم. وأكد المكتب في بيانه لوسائل الإعلام، أن ما يجري في سجن النقب يأتي نتيجة الضغط والممارسات القمعية والاستفزازية التي يتعرض لها الأسرى.

من جانبها أعلنت مصلحة السجون الإسرائيلية، عن إصابة إثنين من ضباطها بجراح في عملية طعن داخل السجن؛ وأن حالة أحد الضباط خطيرة، حيث جرى نقله بالطائرة بعد إصابته بجراح في رقبته؛ وأعلن لاحقا عن موته؛ أما المصاب الآخر، فقد أصيب بجراح طفيفة ونقل عبر سيارة إسعاف إلى مستشفى سوروكا لتلقي العلاج.

واستدعت مصلحة السجون قوات معززة من حرس الحدود وقوات "اليسام" ووحدة "متسادا" الخاصة التي قامت بقمع الأسرى.

وطالبت مؤسسة "الضمير لحقوق الإنسان"، المجتمع الدولي بالتدخل الفوري حفاظا على حياة الأسرى داخل سجن النقب الصحراوي؛ وأكدت المؤسسة أنها تتابع بقلق شديد وتدين الانتهاكات الممنهجة والجرائم المتزايدة التي ترتكبها مصلحة السجون الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين في سجونها، في إطار سياسة معلنة تتنافى وكافة المواثيق الدولية، وعلى الأخص قواعد حماية الأسرى والمعتقلين في اتفاقيات جنيف الأربعة.

وأشارت الى الأحداث التصعيدية في سجن النقب، والتي كان آخرها اقتحام قوات القمع الإسرائيلية لقسم 3 بسجن النقب الصحراوي، حيث أصيب ما لا يقل عن 20 أسيرا، وصفت إصابات ثلاثة منهم بالخطيرة،

وأنه جرى نقل 14 مصابا إلى مستشفى "سوروكا" في بئر السبع للعلاج، فيما أصيب عشرات الأسرى بحالات اختناق جراء قمعهم بقنابل الغاز.

و"تأتي موجة التصعيد منذ الشهر الماضي في سجن النقب بعد تركيب إدارة السجون أجهزة تشويش داخل الأقسام، بحجة منع الأسرى من الاتصال بأقاربهم، وعليه رد الأسرى بخطوات احتجاجية، شملت رفضهم الوقوف في العدّ، وإرجاع وجبات الطعام، كما شملت أعمالاً احتجاجية فردية. وردت إدارة السجن بالتفتيش ومصادرة الممتلكات، إضافة إلى عزل عدد من الأسرى. وتطورت الأحداث نتيجة الضغط والممارسات القمعية والاستفزازية التي يتعرض لها الأسرى في سجن النقب."

وعمدت إدارة سجون الاحتلال منذ بداية العام الحالي، إلى تركيب أجهزة تشويش في سجون النقب (اكتسيغوت (و"رامون"، و"عوفر" بناء على توصيات ما تسمى "بلجنة أردان" لتضييق الخناق على الأسرى، ما تسبب بحالة من الضغط والتوتر في صفوف الحركة الأسيرة، كونها تسبب مشاكل صحية للأسرى، كما يخشى الأسرى من أنها قد تتسبب بأمراض سرطانية.

واعتبرت مؤسسة الضمير ما قامت به قوات الاحتلال انتهاكا لكافة القوانين والأعراف الدولية والقيم الإنسانية التي تنص على منح الأسرى حقوقهم التي كفلها لهم القانون الدولي، ووفقا لما نصت عليه اتفاقية جنيف الثالثة والرابعة، يحرم على الدولة الحاجزة التتكيل بمن تحتجزه من الأسرى والمعتقلين، وهي ملزمة بتقديم الرعاية الصحية اللازمة، وتوفير الغذاء والكساء لهم، وعدم تعريضهم لخطر التعذيب أو الموت أو جعلهم عرضة لقسوة الظروف المناخية صيفا وشتاء.

كما عبرت المؤسسة عن تضامنها الكامل مع الأسرى والمعتقلين في سجن النقب وكافة السجون الإسرائيلية، وتدعو المجتمع الدولي للخروج عن حالة الصمت، ولاسيما الأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، وتطالبهم بالوفاء بالتزاماتهم القانونية والأخلاقية، والتدخل العاجل لإنقاذ حياة الأسرى من خطر الموت، وإجبار دولة الاحتلال على احترام حقوقهم المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما طالبت الضمير السلطة الفلسطينية بتكثيف جهودها في دعم الأسرى والتحرك سياسيا ودوليا لحشد الضغط على الحكومة الإسرائيلية لتحسين أوضاعهم وتفعيل ملفاتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية.

**إلغاء للتمثيل الاعتقالي**

وأصدرت الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال بيان بعنوان بـ "معركة الكرامة" -2 سنحيا بكرامة "أعلنت فيه أولى خطواتها المتمثلة بحل كامل للهيئات التنظيمية داخل السجون وإلغاء للتمثيل الاعتقالي فيها لتتحمل إدارة السجون أعباء حالة الاعتقال كاملةً ابتداءً من يوم الثلاثاء 26/3/2019 ويعتبر إعلان الحركة الأسيرة داخل سجون الاحتلال لحل كامل للهيئات التنظيمية وإلغاء التمثيل الاعتقالي، رسالة قوية تعني أن معادلة الاستقرار داخل السجون قد انتهت؛ ما يعني أن المعادلة التي كانت قائمة سابقاً من تفاهم ووضع للحلول، ما بين الحركة الأسيرة وإدارة مصلحة السجون لتسيير الحياة بشكل طبيعي قد انتهت، في ظل الهجمة الإسرائيلية التي لم يسبق لها مثيل؛ وتعتبر الهيئات التنظيمية داخل سجون الاحتلال هي حلقة الوصل بين الأسرى وإدارة مصلحة السجون، وبعد حلها فمصلحة السجون مضطرة للتعامل مع كل أسير بشكل فردي.

وبيان الحركة الأسيرة يمثل خطوة أولى سيبثها خطوات نضالية عديدة، ورسالة قوية أن الاحتلال سيتحمل عواقب كسر معادلة الاستقرار؛ ويحمل البيان رسائل كثيرة من بينها أن القادم على دولة الاحتلال وإدارة مصلحة السجون سيكون أصعب طالما لم يكن هناك وقف للإجراءات القمعية بحق الأسرى.

وبدأ التوتر بعد قرار اتّخذته مصلحة السجون، وتحديدًا وزير الأمن الداخلي بتركيب أجهزة تشويش ذكية وخطيرة داخل أقسام السجون؛ وأن "الأسرى ينظرون إلى تلك الأجهزة على أنها خطيرة وتسبب أضراراً صحية، وتسبب أمراضاً بما فيها السرطان، ما استدعى أن يقرر الأسرى مواجهة ذلك القرار، ومحاولة إقناع مصلحة السجون بالاستجابة لمطالبهم بفك تلك الأجهزة؛" و"الهدف من تلك الأجهزة، هو منع تواصل الأسرى بأهلهم، وممارسة حقهم المشروع بذلك، من خلال التشويش على الاتصالات داخل السجن "مشيراً إلى أن" مصلحة السجون بدأت بتركيب تلك الأجهزة كتجربة في سجن النقب، حتى إذا ما نجحت، فإنهم يقومون بتعميمها على باقي السجون."

وسبب اختيار أقسام سجن النقب بالتحديد لتجربة تلك الأجهزة، نوه شديد إلى أن "الأسرى المتواجدين فيه، هم من أصحاب الأحكام الخفيفة، وأنهم ربما يتجاوزون عن مثل هذه الإجراءات، باعتبار أنه سيفرج عنهم خلال فترة قصيرة، ولكن مصلحة السجون تفاجأت بردة فعل الأسرى في كافة السجون على هذا الإجراء."

وتقرر بالأيام المقبلة،" البدء بإضراب مفتوح عن الطعام "إضراب الكرامة"2 ، على غرار " إضراب الكرامة "1 عام2012 ، وأن الأسرى يتجهزون لذلك، وهناك شبه إجماع لدى الحركة الأسيرة للبدء بالإضراب الذي قد يصل إلى إضراب عن الماء في خطوة غير مسبوقه في تاريخ الحركة الأسيرة، إن لم تستجب مصلحة السجون لمطالبهم."

وقد وثق نادي الأسير العشرات من عمليات القمع التي نفذتها قوات القمع التابعة للاحتلال بحق الأسرى في مختلف المعتقلات منذ بداية العام الجاري2019 ، والتي تعد الأشد منذ سنوات، من حيث مستوى العنف الذي مورس بحق الأسرى.

وقال نادي الأسير في تقرير توثيقي ، إنه وفي تاريخ 21-20 كانون الثاني2019 م، شهد معتقل "عوفر" عملية قمع استخدمت خلالها قوات القمع غاز الفلفل، والقنابل الصوتية، والرصاص المطاطي، والهرات، بالإضافة إلى الكلاب البوليسية، حيث أصيب على إثرها ما يزيد على (150) أسيراً، فيما واجهها الأسرى بحرق بعض الغرف وإعلان حالة العصيان. وأفاد النادي أنه وبتاريخ 21 كانون الثاني جرى اقتحام قسم (2) في معتقل "مجدو" وهو من الأقسام الأولى التي نصبت فيها إدارة معتقلات الاحتلال أجهزة التشويش، وتلا ذلك مجموعة من الاقتحامات تركزت في معتقلي "ريمون" و"النقب الصحراوي" والتي بدأت ذروتها في 19 شباط 2019 حيث بدأت معركة جديدة في مواجهة أجهزة التشويش في معتقل "النقب الصحراوي" و"ريمون"، ونفذت أولى عملية القمع بحق قسم الخيام قلعة (أ)، وتساعدت الاقتحامات بشكل يومي داخل المعتقل، وتحديداً داخل الأقسام التي نُصبت فيها تلك الأجهزة.

وأوضح النادي أن المواجهة بين الأسرى وإدارة معتقلات الاحتلال تصاعدت في معتقل "ريمون" بتاريخ 18 آذار 2019 ، بعد أن اقتحمت قوات القمع قسم (7) ونقلت الأسرى إلى قسم (1) وهو أحد الأقسام الذي نصبت داخله أجهزة تشويش، حيث واجه الأسرى عملية القمع بحرق مجموعة من الغرف في قسم (1).

وذكر أن عملية التصعيد من قبل إدارة معتقلات الاحتلال في معتقلي "ريمون" و"النقب" استمرت حتى بلغت ذروتها عقب اقتحام قوات القمع لقسم (4) مستخدمة الرصاص وقنابل الصوت والغاز بحق الأسرى، الذين واجهوا القمع بطعن اثنين من السجناء.

ونفذت قوات القمع في عدد من المعتقلات منها "النقب" و"نفحة" و"عوفر" و"ايشل" و"مجدو" اقتحامات لأقسام الأسرى؛ ذكرت مصادر خاصة من سجون الاحتلال؛ أن عدد المصابين في قسم 3 في سجن النقب بلغ 90 مصاباً على خلفية الاعتداء عليهم من قبل إدارة مصلحة سجون الاحتلال، وأن من بين المصابين 15 مصاب بالغة، 4 منها خطيرة، حيث تم إغلاق السجن من قبل الأسرى وإرجاع الطعام. علماً أن معتقل "النقب الصحراوي" أُقيم مع بدء انتفاضة الحجارة ويعتبر من أكبر المعتقلات التي تضم الأسرى الفلسطينيين، حيث شهد أحداث مشابهة كانت الأعنف في تاريخ الحركة الأسيرة، ففي عام 1988م، ارتقى الأسيران أسعد الشوا، وبسام السمودي بعد إطلاق النار عليهما بشكل مباشر. وتكرر هذا المشهد في معتقل "النقب" عام 2007م بعد أن أطلقت قوات القمع النار على الأسير محمد الأشقر. يبلغ عدد الأسرى في معتقلات الاحتلال قرابة 6000 أسيراً، منهم (230) طفلاً، و (46) أسيرة، منهم 1300 أسيراً في معتقل "النقب".

كشفت القناة السابعة العبرية، أن كبار قادة المنظومة الأمنية الإسرائيلية، الجيش والشاباك (حذروا من المساس بأوضاع الأسرى الفلسطينيين الأمنيين بالسجون؛ وأن مصادر بالجيش والشاباك حذروا من المساس بأوضاع الأسرى أو تغييرها، خشية من اندلاع العنف داخل السجون وخارجها، خصوصاً من قبل حركة حماس. ونقلت القناة السابعة، عن هذه المصادر قولها: "إن الاجراءات العقابية الجديدة ضد الأسرى الامنيين، خصوصاً أسرى حماس، ستؤدي إلى العنف داخل السجون وخارجها". وبحسب القناة العبرية، تعارض قيادة الجيش والشاباك نقل أسرى حماس من السجون، إلى زنازين العزل الانفرادي، أو فرض عقوبات جديدة عليهم؛ وأضافت رغم هذه التوصيات، عارضت قيادة الجيش والشاباك، خلال جلسة مع رئيس الوزراء نتياهو، إزالة أجهزة التشويش التي تم وضعها في أقسام أسرى حماس، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إضعاف مصلحة السجون أمام الأسرى.

### **الولايات المتحدة تعترف رسمياً بسيادة إسرائيل على الجولان المحتل**

وَقَّعَ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مساء الإثنين 2019-3-25، على الاعتراف الأميركي بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان المحتل، وذلك في ختام مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس حكومة العدو بنيامين نتياهو.

وقال ترامب خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في البيت الأبيض، "لقد جرى التخطيط لهذا الأمر منذ فترة"؛ وقال ترامب إن الولايات المتحدة "تعترف بالحق المطلق لإسرائيل بالدفاع عن نفسها"، ووصف إطلاق الصاروخ من قطاع غزة بـ"الهجوم البشع".

واعتبر نتنياهو أن ترامب يقدم على "فعل ما لم يفعله أي رئيس أميركي آخر بعد الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها"، فيما شدد ترامب على التزام الولايات المتحدة بـ"أمن وسلامة إسرائيل". ووصف نتنياهو الاعتراف بـ"التاريخي"، وادعى أن مرتفعات الجولان ستظل إلى الأبد تحت السيطرة الإسرائيلية. وقال "لن نتخلى عنها أبداً". وخاطب نتنياهو ترامب قائلاً: "يأتي إعلانكم في وقت أصبحت فيه الجولان أهم بالنسبة لأمننا أكثر من أي وقت مضى".

من جهتها، وصفت وزارة الخارجية السورية، قرار الولايات المتحدة الاعتراف بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان بأنه "اعتداء صارخ على سيادة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية". في حين، اعتبر وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، الاعتراف الأميركي بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان المحتلة انتهاكاً للقانون الدولي؛ وفي اتصال هاتفي مع نظيره الأميركي، مايك بومبيو، قال لافروف أن توجه واشنطن إلى الاعتراف بإسرائيلية الجولان "يقود إلى انتهاك سافر للقانون الدولي ويعرقل تسوية الأزمة السورية ويزيد من تأزم الوضع في الشرق الأوسط".

فيما أدان مركز "عدالة - المركز القانوني لحماية الأقلية العربية في إسرائيل، إعلان ترامب، فرض السيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، واعتبر هذا الإعلان مخالفاً لكل القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية والأممية التي تؤكد على سورية مرتفعات الجولان التي احتلتها إسرائيل عام 1967 وقال مركز "عدالة" إن "إعلان ترامب يخالف القانون الدولي الذي يمنع فرض ضم المناطق المحتلة لسيادة الدولة التي احتلتها، وأنه بموجب كل الأعراف والمواثيق الدولية وعلى رأسها القرار 242، مرتفعات الجولان هي أرض سورية احتلتها إسرائيل ولا يمكنها ضمها لسيادتها. وإعلان ترامب الأخير بشأن الجولان، ليس مفاجئاً وإن كان مفاجئاً بتوقيته؛ فقد سبقته تصريحات للسفير الأميركي في تل أبيب، دافيد فريدمان، لصحيفة "يسرائيل هيوم"، لمناسبة رأس السنة العبرية، قال فيها إنه لا يتصور بأي حال من الأحوال عودة الجولان لسورية، وإنها ستبقى للأبد تحت السيادة الإسرائيلية، باعتبار أنه ليس في الجولان جماعة أصلانية تطالب بالحكم الذاتي.

والصحيفة ذاتها، التي يملكها الثري الأميركي الصهيوني شيلدون إيدلسون، كشفت أن ترامب كان سيعلن عن قراره بشأن الجولان في خطابه السنوي إلى الأمة، قبل فترة قصيرة، لكنه قرر إرجاء الإعلان على ما يبدو ليتزامن مع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية، وليكون دعماً لنتنياهو. أي أن القرار ليس مفاجئاً، وليس مجرد تغريدة لدعم نتنياهو، وإنما جرت دراسته ودراسة الإمكانية القصوى للاستفادة من توقيت إعلانه.

ولا يخفي الكتاب في اليمين الإسرائيلي أن مثل هذه القرارات يعود الفضل في جزء كبير منها إلى المبعوث الخاص لترامب، جيسون غرينبلات، والسفير فريدمان، وهما صهيونيان من أقرب المقربين لترامب، ويستغلان صهره، جاريد كوشنر، لتمرير مخططاتهما لدعم إسرائيل وحسم الصراع مع الفلسطينيين من خلال فرض الأمر الواقع والاعتراف بالاستيطان.

ولا يمكن تفسير قرارات الرئيس ترامب، مثل "الاعتراف" بالقدس عاصمة لإسرائيل و"الاعتراف" بسيادة الاحتلال على الجولان، ووقف تمويل وكالة الأونروا وغيرها، بقوة العلاقة الشخصية التي تربطه برئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو؛ وهذا صحيح، لكنه لا يكفي للقول إن إمبراطورية ذات مؤسسات قوية مثل الولايات المتحدة يدار أمنها القومي وفقاً للعلاقات الشخصية للرئيس.

## صفحة القرن

الترتيبات الإقليمية الأمنية بما يخدم مصالح العدو فرصة للعدو في ظل إدارة ترامب؛ فقبل أيام من توقيع ترامب على إعلان السيادة الإسرائيلية على الجولان؛ كانت الخارجية الأمريكية قد أسقطت صفة الاحتلال عن الجولان والضفة الغربية؛ وهو ما أدركه اليمين الإسرائيلي قبل غيره، وأكثر من غيره، بأن قرار الرئيس ترامب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على «الجولان»، ليس في واقع الحال، سوى تمهيد وخطوة أولى وحاسمة على طريق الاعتراف بضم الضفة الغربية ... هذا ما باح به رئيس الكنيست يولي أدلشتاين تعقيباً على تغريدة ترامب المتعلقة بالهضبة السورية المحتلة؛ والتي توجهها بالاعلان عن الاعتراف بسيادة الاسرائيلية على الجولان المحتل؛ ومعلوم ان رئيس الكنيست ينتمي الى التيار الذي لا يؤمن بحل الدولتين، ويعتبر قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، تهديداً وجودياً لدولة الاحتلال والاستيطان، تيار إسرائيل

الكبرى، ولا ترى بين نهر الأردن وشرق المتوسط سوى " دولة جميع أبنائها اليهود " و لا يرون حقاً لغير اليهود في تقرير المصير فوق فلسطين الانتدابية.

ولم يكن لأفكارهم رواجاً في واشنطن، إلى أن جاءت إدارة ترامب محمولة على أكتاف " اللوبي إياه"، ومدعومة بأصوات " إنجيلية " متطرفة، حيث صار بالإمكان إتمام التحالف بين اليمين الصهيوني المتطرف واليمين الشعبوي الأميركي الأكثر تطرفاً، وجوائز الترضية التي جرى توزيعها بهذه المناسبة التاريخية النادرة، فكانت القدس والأونروا واللاجئين ورأس منظمة التحرير من قبل، ثم الجولان، والضفة الغربية من بعد.

لقد تتبّعوا لحظة بلحظة خطابات كوشنير - غرينبلات - فريدمان، فلم يجدوا فيها ولو من باب زلة اللسان، عبارات من نوع: دولة فلسطينية أو حق تقرير المصير للفلسطينيين ... حتى أن السفير فريدمان، لم يتردد في التأكيد رسمياً، بأن خطة ترامب للسلام في المنطقة، لا تلحظ قيام دولة فلسطينية، بل حكماً ذاتياً يتطور لخدمة احتياجات الفلسطينيين ورفاههم.

وأسقطت الولايات المتحدة الامريكية، الإشارة إلى وصف الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة وهي مناطق احتلتها إسرائيل عام 1967 في تقرير حقوقي سنوي؛ وغيرت وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها لوصفها المعتاد لمرتفعات الجولان من التي " تحتلها إسرائيل " إلى التي "تسيطر عليها إسرائيل "في تقريرها السنوي العالمي لحقوق الإنسان، علماً بأن التقارير السابقة التي صدرت بهذا الشأن، وصفت هذه المناطق بـ"المحتلة".

ولم يشر قسم منفصل من التقرير خاص بالضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب مرتفعات الجولان في حرب عام 1967، إلى أن تلك الأراضي " محتلة " أو " تحت الاحتلال".

وادعى مسؤول بوزارة الخارجية الأميركية، أنه ذلك لن يحدث تغييراً في السياسة الأميركية بشأن وضع الأراضي الفلسطينية، فيما تجنب التطرق لتغييرات في سياسة الإدارة الأميركية، حول الجولان السوري. غير أن هذا الموقف الأميركي يكتسب، وإن كان رمزياً، أهمية في سياق الأصوات المنادية داخل الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، على حد سواء، باعتبار الجولان جزءاً من إسرائيل، وفي سياق الدعم المطلق الذي تقدمه إدارة ترامب لئل أبيب، ولرئيس الحكومة العدو، بنيامين نتنياهو، بالتزامن مع اقتراب انتخابات الكنيست.

وكانت إدارة ترامب قد أقرت عملياً بالسيادة الإسرائيلية على القدس المحتلة عبر اعترافها بها عاصمة للاحتلال في كانون الأول 2017، ونقل سفارتها إليها في الـ 14 من أيار الماضي.

من جهته قال نبييل ابو درينة الناطق الرسمي باسم الرئاسة، إن القرار الأميركي المتعلق بإسقاط صفة الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية والجولان، هو استمرار لنهج الإدارة الأميركية المعادي للشعب الفلسطيني، والمخالف لكل قرارات الشرعية الدولية. وإن هذه التسميات الأميركية لن تغير من حقيقة أن الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 والجولان العربي المحتل هي أراض تقع تحت الاحتلال وفق قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ و القرار الأخير يندرج ضمن المخطط الأميركي لتمير ما يسمى "صفقة القرن" للتصفية القضية الفلسطينية، لكن مهما كانت المحاولات والمؤامرات سيبقى الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية صامدا متمسكا بثوابته الوطنية، وسينتصر المشروع الوطني وصولاً لإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ويبدو أنه ليس مهماً بالنسبة للرئيس ترامب، أن تتسجم قرارات ترامب مع مقررات الشرعية الدولية، فهو ضرب بها عرض الحائط في القدس والجولان، لم يأبه بالقرارين «المؤسسين» لعملية السلام 242: و338، ولا بالقرار 497 الخاص برفض ضم الجولان ... والقرارات حول مختلف أوجه القضية الفلسطينية وجوانب الحق الفلسطيني ...

لم يهتم ترامب بمواقف تسعة رؤساء أميركيين سبقوه إلى البيت الأبيض منذ احتلال الجولان العام 1967، جونسون، نيكسون، فورد، كارتر، ريغان، بوش الأب، كلينتون، بوش الابن وأوباما ... ولم يلتفت إلى حقيقة أن خمسة رؤساء حكومات إسرائيليين سبق وأن عرضوا إعادة الهضبة السورية المحتلة إلى سورية نظير معاهدة للسلام وتطبيع للعلاقات) رابين، بيريس، باراك، أولمرت ونتنياهو نفسه ... (فهو معني فقط بالتجديد لنفسه لولاية ثانية، وبتمكين معسكر اليمين الإسرائيلي من الفوز في انتخابات الكنيست الحادي والعشرين في نيسان المقبل.

ومن جهة أخرى، قال الملك عبد الله الثاني لن غير موقفي ما حييت بالنسبة للقدس، فموقف الهاشميين من القدس واضح، ولا أحد يستطيع أن يضغط على الأردن في هذا الموضوع، بهذه العبارات وجه رسائل داخلية وخارجية، بخصوص موقف الأردن من صفقة القرن، كاشفاً عن ضغوط دولية على

الأردن ؛ واذاف: "هناك ضغط على الأردن؟ نعم هناك ضغوط على الأردن، وهناك ضغوط عليّ من الخارج؛ .. هناك ضغوط تمارس عليّ، لكن بالنسبة لي القدس خط أحمر، وأنا أعلم جيدا أن شعبي معي، والذين يريدون التأثير علينا لن ينجحوا."

من جانبه، قال أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس، عبدالله كنعان، إن "الأردن ترك وحيدا في مواجهة العدوان الإسرائيلي على المقدسات . "و"الولايات المتحدة ساعدت إسرائيل في عدوانها أمام صمت باقي الدول الأخرى والمجتمع الدولي، ما شجع الأخيرة على أن تتماذى أكثر فأكثر، والسعي لتقسيم مكاني وزماني للمسجد الأقصى، ليبقى الأردن دون دعم عربي وإسلامي بمعنى الكلمة . "ولا يتوجس الأردن من إسرائيل فقط، إذ دخلت دول عربية على خط التطبيع وتسويق صفقة القرن، وفق ما ذكرته تقارير إعلامية مؤخرا؛ وذكرت صحيفة هآرتس في مقال للصحفي تسفي بارثيل، محلل شؤون الشرق الأوسط في الصحيفة، أن صفقة القرن ستشمل مشاركة المغرب والسعودية في إدارة مواقع مثل جبل الهيكل، أو الحرم القدسي الشريف، والسيادة الإسرائيلية عليها، والمشاركة الفلسطينية في الحفاظ عليها.

وقال المحلل السياسي مختص بشؤون الشرق الأوسط، ارون مغيد، والكاتب في " فورن بوليسي"، إن "البيت الأبيض يكافح لإيجاد حلفاء عرب يدعمون خطة السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ووجود أي علامات دعم من الملك عبد الله ستكون مهمة لإضفاء الشرعية على الاقتراح الأمريكي."

وتلتزم الحكومة الأردنية تاريخيا بتأكيد ما على أن " حل الدولتين " هو الحل الأفضل للقضية الفلسطينية، إلا أنها تجد نفسها بموقف سياسي صعب بعد دفن حل الدولتين، ومحاولة تسوية القضية الفلسطينية دون حل لمشكلة القدس المحتلة، وملايين اللاجئين الفلسطينيين في الشتات الذين تستضيف الاردن القسم الأكبر منهم.

وبحسب المحلل، فإنه من المحتمل أن تلجأ المملكة الى ورقة الضغط الشعبي من خلال مناقشات نيابية الأسبوع المقبل لصفقة الغاز مع إسرائيل، و إطلاق العنان للمسيرات الشعبية المناصرة للقدس المحتلة.

### خفايا « كمان كوشنر «في ملف القدس :واشنطن تنصح الأردن بـ» طي الصفحة»

ما الذي تعنيه بصورة محددة تلك الرسالة التي التقطتها مجسات عمان من جاريد كوشنر الأمريكي وطاقمه في واشنطن بعنوان «زيادة الفعالية لأن المنطقة بصدد تحولات كبيرة»؟

الأمريكي مباشرة يطلب على مستوى إدارة الرئيس ترامب التحرك والتحرك محلياً استعداداً لخطة سلام يبدو أنها تحاول -عندما يتعلق الأمر بالخط الأحمر الأردني الأبرز علناً وسراً- إعادة إنتاج مفهوم الوصاية إلى مربع "الرعاية" للأماكن المقدسة والأوقاف الإسلامية والمسيحية في الحرم المقدسي. ويرى المراقبون بأن ما يسمى إعلامياً بصفقة القرن يفرض بالواقع اليوم بدون تسمية وإعلان؛ والملف الوحيد المتبقي في ظل لعبة الألفاظ والتعبيرات الإسرائيلية والأمريكية قد يكون قد حسم وعزل ملف القدس. حتى اللحظة لا يوجد ما يوحي بأن القرار الأردني يتخيل نفسه بعيداً عن الوصاية عن القدس مع أن عمان تلقت تحذيرات من أصدقاء في أوروبا يحاولون لفت النظر إلى ضرورة الانتباه للكائن التي تطرحها القيادة التركية تحديداً وهي تصف الأردن بأنه حامي المقدسات.

### إلغاء زيارة الملك عبد الله الثاني لرومانيا

قال الرئيس الروماني، كلاوس يوهانيس إن جهل رئيسة وزراء بلاده فيوريكا دانشيليا، تسبب بإلغاء الملك عبد الله الثاني، زيارته إلى بوخارست؛ وجاء ذلك في تصريحات صحافية ليوهانيس، بشأن إلغاء عاهل الأردن زيارته إلى رومانيا، على خلفية إعلان "دانشيليا" عزمها نقل سفارة رومانيا من تل أبيب إلى القدس المحتلة.

واتهم يوهانيس، رئيسة وزراء بلاده بالجهل بالسياسة الخارجية، معرباً عن حزنه إزاء إلغاء العاهل الأردني الزيارة؛ وقال الرئيس الروماني: "اليوم كان عندي برنامج مكثف؛ كنت سأستضيف ملك الأردن على مأدبة عشاء. لم تبق هناك حاجة لذلك بسبب انعدام التجربة لدى رئيسة الوزراء دانشيليا" وأضاف: "الملك الأردني انزعج بالذات من تصريحات دانشيليا في الولايات المتحدة؛ استطاعت) رئيسة الوزراء (تدمير السياسة الخارجية". وأكد أن رومانيا كانت شريكا مهما للعالم العربي حتى أمس القريب، إلا أن دانشيليا استطاعت إفساد ذلك، قائلاً: لماذا فعلت ذلك؟ مقابل لا شيء.

وكانت دانشيليا قد أعلنت خلال مؤتمر لمنظمة "آيباك" بالعاصمة الأمريكية واشنطن، أنها ستنقل سفارة بلادها إلى مدينة القدس.

وقال الديوان الملكي الأردني، ان الملك عبد الله الثاني قرر إلغاء زيارة مقررة إلى رومانيا على خلفية ما أعلنته دانشيليا بشأن نقل سفارتها إلى القدس.

## الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والإنسانية في قطاع غزة ..

يعيش قطاع غزة أسوأ أوضاع اقتصادية ومعيشية وإنسانية؛ وذلك في ظل استمرار وتشديد الحصار المفروض على قطاع غزة، حيث أن استمرار وتشديد الحصار الظالم ومنع دخول حاجات القطاع من السلع والبضائع المختلفة وأهمها مواد البناء التي تعتبر العصب والمحرك الرئيسي للعجلة الاقتصادية في قطاع غزة؛ حيث أدى منع إدخالها وفق الآلية الدولية إلى تعثر عملية إعادة الإعمار، إضافة إلى الإجراءات الأخيرة من قبل السلطة الوطنية بحق قطاع غزة وعلى رأسها خصم ما نسبته 50% من رواتب الموظفين على مدار عامين، وتطبيق التقاعد المبكر على الآلاف من الموظفين المدنيين والعسكريين.

وأدت هذه السياسات والإجراءات إلى مشهد تعكسه المؤشرات الاقتصادية؛ التي تشير إلى مدى التدهور

الإقتصادي والمعيشي والإنساني في قطاع غزة؛ ويتضح ذلك من الآتي :

52% نسبة البطالة في قطاع غزة خلال عام 2018.

300 ألف شخص عاطل عن العمل خلال عام 2018.

69% نسبة البطالة بين الخريجين في الفئة العمرية من 20-29 سنة.

53% معدلات الفقر في قطاع غزة.

68% نسبة إنعدام الأمن الغذائي لدى الأسر في قطاع غزة.

إنعدام القدرة الشرائية وإنخفاض الواردات بنسبة تتجاوز 20% خلال عام 2018.

ما يزيد عن مليون شخص يتلقون مساعدات من الاونروا و المؤسسات الإغاثية الدولية والعربية العاملة في قطاع غزة.

إنخفاض في عدد الشاحنات الواردة إلى قطاع بنسبة 50% خلال السنوات الأخيرة ، من 750 شاحنة يوميا إلى 350 شاحنة يوميا.

87 مليون دولار حجم الشيكات المرتجعة خلال عام 2018.

القطاع الإقتصادي مغيب كليا عن عملية إعادة الإعمار ونسبة التعويضات لا تتجاوز 16.5% من إجمالي أضرار القطاع الإقتصادي.

72% فقط ما تم إعادة بنائه من كافة الوحدات التي تم تدميرها بشكل كلي خلال حرب 2014 ؛ ولا تزال

هناك حاجة إلى 21% من الاسمنت لحالات إعادة إعمار المساكن التي استهدفت خلال حرب عام 2014.

يقدر عدد الذين ما زالوا نازحين وبدون مأوى جراء الحرب الإسرائيلية في صيف 2014 على قطاع غزة، بحوالي 2,370 أسرة) حوالي 13,300 ألف فرد مشرد). انخفاض حاد في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في قطاع غزة بلغ 7.9% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018 مقارنة مع الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2017 ، مما أدى إلى تباطؤ نمو الاقتصاد الفلسطيني.

انخفاض حاد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 357 دولار أمريكي خلال الربع الثالث من عام 2018 ، وسجل انخفاضاً بنسبة 9% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2017.

وفي النهاية فإن كافة المؤشرات السابقة تؤكد بأن قطاع غزة حالياً ليس على حافة الإنهيار بل يدخل في الرمق الأخير من مرحلة الموت السريري؛ حيث أن قطاع غزة اصبح نموذجاً أكبر سجن بالعالم؛ دون إعمار؛ ومعابر؛ وماء وكهرباء؛ ودون عمل؛ ودون دواء و تنمية؛ وهو ما يرجح أن الانفجار قادم لا محال إذا لم يتم إنهاء الحصار وفتح كافة المعابر التجارية وإدخال كافة إحتياجات قطاع غزة.

### خطة استيطانية واسعة بالضفة المحتلة قبل الانتخابات

صادقت لجنة التخطيط والبناء التابعة لوزارة الاستيطان، على بناء مئات الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنات الضفة الغربية قبل انعقاد انتخابات الكنيست المقبلة، حيث ستبدأ عملية البناء بعد موافقة المستوى السياسي. والبناء لن يقتصر على التكتلات الاستيطانية بل سيتعداه إلى خارج هذه التكتلات المعروفة بالبؤر الاستيطانية غير الشرعية.

من جانبه، أوضح رئيس حزب " كولانو " الذي يمتلك حقيبة وزارة البناء والاستيطان في الحكومة الإسرائيلية موشي كحلون، أن " عهد تجميد البناء في مستوطنات الضفة الغربية، انتهى ولن يعود طالما نحن موجودون. "

### عملية سلفيت ..

أبدى منفذ عملية سلفيت البطولية جرأة عالية خلال تنفيذ العملية المركبة التي أربكت الاحتلال على جميع المستويات، إذ طعن الجنود الإسرائيليون على طريقة مهند الحلبى، وأطلق عليهم النار على طريقة

باسل الأعرج، واغتمت سلاح الجنود على طريقة صالح البرغوثي، واشتبك مع الجنود من مسافة صفر على طريقة أحمد جرار، واشتبك في "بركان" على طريقة أشرف نعالوة.

وقتل ضابط إسرائيلي ومستوطن) حاخام (وأصيب عدد آخر بجراح، في عملية بطولية نفذها فلسطينيان-بحسب وسائل إعلام إسرائيلية-استهدفت جنودا ومستوطنين قرب مستوطنات في سلفيت، قبل أن يتمكنوا من الانسحاب من المكان بعد اغتنام بندقية أحد الجنود.

وتمثلت في وصول المنفذ إلى مفترق مستوطنة "أرائيل"، وطعن جندي والسيطرة على سلاحه ثم إطلاق النار نحوه، ما أدى لمقتله على الفور، وبعد ذلك جرى إطلاق النار على مركبة مستوطن قريبة فقتل داخلها، واستقل المنفذ سيارته، وانسحب إلى منطقة أخرى، ولاحقًا اتجه المنفذ إلى مستوطن آخر فأطلق النار عليه وأصابه بجراح خطيرة، وفي وقت لاحق عثر جيش الاحتلال على المركبة في مكان قريب بعد انسحاب المنفذ أو المنفذين. وشملت العملية ثلاثة مناطق بشكل متتالٍ في غضون نصف ساعة وهي) أرائيل، جيتي أفيشاي، باركان(، ووصفت المصادر العسكرية الإسرائيلية العملية بـ"القاسية جدًا". وتنفيذ العملية يوحي بأن المنفذ استفاد من التجارب السابقة للعمليات الفدائية التي حصلت خلال السنوات الأخيرة، وأنه يتمتع بمهارة عالية، لافتاً إلى ان العملية من فصيلة عمليات "الذئاب المنفردة" وهو أمر يقلق المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، إذ لا تستطيع إسرائيل التنبؤ بوقوع العمليات، ويصعب عليها ملاحقة المنفذ.

عمليات الضفة لا تختار سوى أهداف صعبة من ضباط وجنود: "وفي الأشهر الأخيرة شهدت الضفة الغربية عمليات نوعية صدمت الامن الاسرائيلي، من ناحية اختيار الاهداف ومن ناحية التوقيت ومن ناحية قوة التنفيذ والجرأة على دخول معسكرات محصنة مثل بيت ايل ودشم عسكرية عليها كاميرات حول رام الله وفي معسكرات يقوم عليها جنود مدججين بالسلاح في شمال الضفة.

ومن عملية عوفرا قبل ثلاثة أشهر وحتى عملية أرائيل، لم يبحث المنفذون عن أهداف سهلة، ما دفع الصحف العبرية للقول: نرسل الجنود لحماية المستوطنين، فمن يحمي الجنود!!

لا تقوم خلايا المقاومة بالبحث عن أهداف سهلة، لا يهاجمون حافلة مليئة بالمدنيين ولا سيارة بها زوجة وأطفالها. وانما يستهدفون الجنود أثناء وجودهم في دشم الحماية، وسكان الضفة يعرفون أن هذه هي أصعب الاهداف على الاطلاق من الناحية الأمنية ومن الناحية العسكرية. لا سيما وان الضفة الغربية لا يوجد بها ذخيرة ولا مصانع ذخيرة وثمان قطعة السلاح فيها يفوق سعر سيارة جيب؛ ولذلك ذهب منفذ عملية ارائيل

واقتمح الدشمة من دون سلاح ناري ولم يحمل سوى سكيناً من خلاله سيطر على بندقية الجندي وواصل العملية.

والاحتلال الاسرائيلي يتواجد في الضفة الغربية بثلاثة أشكال ( المستوطنات - معسكرات الجيش - حراسات الطرق)؛ والغريب أن الخلايا التي تعمل على إشعال المقاومة في الضفة لم تبحث عن الأهداف السهلة مثل سيارات المستوطنين أو المدنيين، وإنما تتعمد اختيار أصعب الأهداف وأشدّها حراسة مثل معسكرات الجيش ومثل الضباط والجنود.